الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **مايو** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

هيئة حقوق الإنسان والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي توقّعان مذكرة تفاهم

المصدر: جريدة واس الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2356783

وقّعت هيئة حقوق الإنسان والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بمقر المنظمة في جدة اليوم مذكرة تفاهم للتعاون الفني في مجال حقوق الإنسان.

ووقّع المذكرة من جانب هيئة حقوق الإنسان معالي نائب رئيس الهيئة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الخيّال، ومن جانب الهيئة الدائمة الدكتور حاجي اسيكول، وذلك خلال انعقاد الدورة العادية التاسعة عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بالمنظمة.

وأوضح الخيّال أن توقيع المذكرة يأتي تأكيداً لحرص المملكة على تعزيز كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان وطنياً وإقليمياً ودولياً، وتجسيداً لعناية واهتمام الحكومة الرشيدة -حفظها الله- بإقامة الشراكات مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية في مجالات حقوق الإنسان، ومنها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

وأكد معاليه أن إبرام هذه المذكرة يأتي ترجمة للمبادرات والبرامج التي أطلقها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، بهدف تعزيز العلاقة ومد جسور التواصل مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان.

وتشمل مذكرة التعاون الفني بين الهيئتين تعزيز الثراء المعرفي والفني لدى الطرفين وتعزيز قدراتهما، وتطوير الأداء في مجالات حقوق الإنسان، من خلال أنشطة التعاون التي تشمل الحوارات والاستشارات، والبرامج التثقيفية والتدريبية، والزيارات الميدانية، وتبادل أفضل التجارب والخبرات والممارسات في مجال حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الاستراحات خلقت تصوراً سلبياً عن الزواج والمرأة وساهمت في ارتفاع حالات الفرقة والعزوف عن الزواج

العدل: مداولة الصلح لأكثر من 77 ألف حالة تتعلق بقضايا الطلاق وفسخ النكاح خلال عامين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.alriyadh.com/1952617

نظمت صحيفة «الرياض» مؤخرًا ندوة «الرياض»، للحديث عن حالات الطلاق والخلع في السعودية ومسبباتها، وآلية الحد منها، ودور نظام الأحوال الشخصية الجديد في صون حقوق الإنسان، واستقرار الأسرة وحماية حقوق أفرادها، وذلك بمشاركة كل من: مدير منصة تراضي في وزارة العدل م. يوسف الغامدي، ومستشار مركز المصالحة في وزارة العدل د. وليد المرزوقي، والمعالج النفسي د. عبدالله الحريري، والاختصاصية الاجتماعية د. فادية عبدالواحد، والمستشار الأسري أ. ثامر الصالح، إضافة لحضور صحيفة «الرياض»: مدير تحرير الشؤون الاقتصادية أ. خالد الربيش، ومدير تحرير الشؤون الثقافية أ. عبدالله الحسني، والزملاء حازم المطيري، وصالحة العتيبي، وعزة الغامدي، وعذراء الحسيني، ومن التصوير راكان الدوسري، ونايف الحربي.

وافتتح الندوة مدير التحرير الأستاذ خالد الربيش مرحِبًا بضيوف ندوة «الرياض»، مشيرًا إلى أن الندوة تهتم بطرح الكثير من القضايا خاصة الملحة منها، وتكمن أهميتها كونها تناقش قضية مؤرقة ومهمة جدًا للمجتمع، وهي حالات الطلاق والخلع وأسبابها، وأهمية نظام الأحوال الشخصية الجديد الذي صدر مؤخرًا.

مكاتب افتراضية تقدم جميع الأدوات والسبل للقيام بعملية الصلح وممارستها

نظام الأحوال الشخصية

وفي بداية الندوة أكد ضيوف "الرياض" أن استحداث نظام الأحوال الشخصية الجديد يأتي لتعزيز واستقرار الأحكام القضائية والحد من الاختلاف فيها، ويتناول جوانب مهمة ومنظمة للعلاقة الأسرية، تشمل أحكام الخطبة والزواج والمهر وحقوق الزوجين والنفقات والفرقة بين الزوجين والنسب وحضانة الأولاد وأيضاً الوصية والإرث، وكذلك ما يتعلق بالولاية والوصاية، وذلك لحفظ الحقوق وترسيخ مبادئ العدالة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، والحفاظ على استقرار الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع، ليكون عنوانها الألفة والرحمة والمودة.

نظام الأحوال الشخصية الجديد يعزز الأحكام القضائية ويساهم في استقرارها

منصة تراضي

في البداية أوضح م. يوسف الغامدي أن دور مركز المصالحة هو الحد من حالات الطلاق وذلك عبر ذراعه التقني منصة «تراضي»، فمنذ إنشاء المنصة من قبل وزارة العدل وهي تستهدف تقديم خدمات الصلح وتمكين الزوجين من الالتقاء الافتراضي والواقعي مع المصلحين أو المصلحات ذوي الاختصاص والكفاءة وتسوية النزاعات وتقريب وجهات النظر بين الزوجين، مشيرًا إلى أن منصة «تراضي» توفر جميع الأدوات والسبل وتطبق مفهوم التحول الرقمي وفق أحدث الممارسات والإجراءات لضمان تسهيل عملية الصلح ومداولته بين الأطراف بجودة عالية.

وأضاف الغامدي: "بحمد الله فمنذ تأسيس منصة «تراضي» في شهر فبراير 2020 إلى اليوم استطاع مركز المصالحة عن طريق منصة «تراضي» مداولة الصلح لأكثر من 77 ألف حالة تتعلق بقضايا الطلاق وفسخ النكاح، وصدرت بتلك الحالات وثائق صلح تتضمن مسائل العودة لبيت الزوجية وغيرها، احتوت وشملت تلك الوثائق على الاتفاق بين الزوجين

فيما يتعلق باستمرار الحياة الزوجية، أو فيما يتعلق ببنود النفقة والحضانة والزيارة في حال الاتفاق على الفرقة لضمان تماسك الأسرة لما بعد الطلاق."

ووجهت الزميلة سارة استفسارًا للدكتور وليد: هل كل حالات الطلاق والخلع تحال لمنصة الصلح أم أن هناك استثناءات معينة؟

أجاب د. وليد المرزوقي: "من المعلوم أنه صدر قرار معالي وزير العدل رقم 7344 في 19/6/1441 والمتضمن إحالة جميع الطلبات المتعلقة بالفرقة سواء كانت طلاقا أو فسخا أو خلعا إلى مركز المصالحة، وحين وصول تلك الطلبات فإن المنصة وعن طريق الإحالة الإلكترونية تحيلها إلى المصلح المختص للتفاوض بين أطراف النزاع والسعي بكل احتراف ومهنية لمحاولة التوفيق بين الزوجين والحيلولة دون إمضاء قرار الفرقة، ومركز المصالحة -ولله الحمد- لديه أكثر من 500 مصلح ومصلحة يسعون جاهدين إلى إعادة المياه لمجاريها والتوفيق بين الزوجين ومعالجة أسباب الشقاق.

الأسباب النفسية والاجتماعية للطلاق

وعن أسباب الطلاق النفسية والاجتماعية قال د. عبدالله الحريري: إن أغلب المشكلات بين الزوج والزوجة ترجع للشخصية، والمشكلات الزوجية هي نفسها داخل المملكة أو خارجها، وإن وجد اختلاف فلعله يكمن في مرحلة التحول التي تشهدها المملكة اليوم، والتي يمكن تسميتها بمرحلة توكيد الذات، وموضوع توكيد الذات قضية شهيرة في المجتمعات المتحضرة وتعنى بكيفية دفاع الإنسان عن حقوقه وإيمانه بحقوقه الشخصية.

ومرحلة التحول صاحبها توكيد الذات عند المرأة، وهذا حسن من ثقتها بنفسها وتعاملها، ولكنها قوبلت أما بشخصية عدوانية او شخصية سلبية.

حيث لدينا ما يقرب من 9 ٪ من الناس قد يكون لديهم اضطرابات في الشخصية وهي ليست بمرض نفسي أو عقلي، ولدينا ما يقرب من 15 اضطرابا شخصيا منها: الشخصية النرجسية والشخصية الحدية والشخصية الفصامية، وهذه الشخصيات تتميز بالذكاء والقدرة على الإبداع وهي متقدمة على الآخرين، ولكن لديها مشكلات في المشاعر والسلوك وإدراك الأشياء، وعلاجها يعد من أصعب العلاجات عالميًا بالنسبة للمشكلات الزوجية، لأن المعالج النفسي يعالج شخصيتين فكل شخصية لديها تراكمات من الماضي وأسلوب حياة تربت عليه، ويلتقون فجأة في علاقة تقليدية أو إن صح التعبير علاقة شبه تقليدية، لأننا لا نملك معايير تكشف لنا الخطوط الحمراء في الاختيار الزوجي مثل: الشكوك والغيرة المرضية وفهم حقوق الآخر، ونرى تجاهل حلها على أمل أن تحل بعد الزواج، إلا أن هذه المشكلات عميقة في الشخصية أكثر من كونها مشكلات اجتماعية، فيكون من الصعب علاجها وقد لا يمكن علاجها.

مطالبات بإعادة النظر في سرعة إرسال رسائل طلبات الطلاق وكيفية صياغتها

استقلالية المرأة ودورها في الطلاق

وحول استقلالية المرأة وحصولها على حقوقها مؤخراً وتوكيد الذات الذي حصلت عليه ودوره في ارتفاع معدلات الطلاق والعزوف عن الزواج تحدثت د. فادية عبدالواحد:

"أثبتت معظم من الدراسات أن استقلالية المرأة والتي تعيشها في المملكة بعد العديد من التنظيمات التي أعطت المرأة حقها لا علاقة لها بنسب الطلاق، ونسب الطلاق مرتفعة في معظم دول العالم، ففي أميركا سجلت حالات كثيرة للطلاق وكذلك في الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة، وكذلك في المملكة العربية فآخر تقرير للأحوال الشخصية بيّن أن كل 10 حالات زواج تقابلها 7 حالات طلاق وبالتالي نكون قد تجاوزنا النصف وفقدنا التوازن في هذه النسب لذا نحن أمام ظاهرة اجتماعية ومشكلة تتطلب من الجميع التدخل لحلها."

مرحلة توكيد الذات ساهمت في تحسين ثقة المرأة بنفسها وبالتالي حدوث حالات الطلاق والخلع

وقالت د. فادية عبدالواحد: إن النظام الجديد للأحوال الشخصية هو أحد الحلول لمشكلة ارتفاع حالات الطلاق في المملكة العربية السعودية، لكن لا نستطيع القول إن حقوق المرأة الجديدة أو وضعها الحالي هو السبب في ارتفاع حالات الطلاق. فأسباب طلاق عديدة منها: التقليدية وهي قديمة كتدخل الأسرة، وعدم الإنجاب، والعنف الزوجي، وعدم تكافؤ النسب، وهنالك أسباب أخرى للطلاق أستطيع كمختصة اجتماعية تصنيفها إلى أسباب تافهة كوجود حسابات للزوجة في مواقع التواصل الاجتماعي وإهمال الزوج للأسرة والتفاتة للمواقع المخجلة (الإباحية) وارتفاع مستوى الحياة المعيشية.

لذا أؤكد أن اكتفاء المرأة ذاتيًا لا يعد السبب في ارتفاع نسب الطلاق فهذا يؤثر على نجاح المرأة وتوجهها، فالطلاق له أسباب تقليدية ومعروفة ومعظم المجتمعات تعاني منها وأسباب حديثة.

حقيقة ارتفاع حالات الطلاق

وعن حقيقة ارتفاع معدلات الطلاق والخلع في السعودية خلال الآونة الأخيرة أكد أ. ثامر الصالح أن المشكلة تكمن في قراءة الأرقام، فوفقًا لآخر إحصائية أطلقتها الهيئة العامة للإحصاء للعام 2020 وكذلك وفقًا لتقرير صادر من وزارة العدل، ظهر أن نسبة الطلاق في السعودية 30 ٪ فقط وهي نسبة معقولة، ومسجلة بشكل رسمي، إذاً المشكلة لدى وسائل الإعلام وقراءتها للنسب الموجودة.

ومن خلال تتبعي لأرقام الطلاق من العام 2005م إلى ما قبل 2020م فإنها تتراوح ما بين 20-25 ٪، أما ما بعد 2020م وحتى عامنا هذا لم تتجاوز النسب 30 ٪ وقد تكون هذه الأرقام غير دقيقة، لأنه قد يسجل الطلاق ولا تسجل العودة، لذا علينا أخذ الأرقام من مصادرها، فلا نضخمها ولا نجتزئها ونقرأها قراءة دقيقة.

مهارة الاختيار

وقال الصالح: هنالك أيضًا أمر لا بد من التركيز عليه وهو امتلاك المهارة في الاختيار، فالمقاييس والمعايير قديمًا مختلفة عما هي الآن سواء كان الزواج تقليديًا أو كان عن طريق اختيار الطرفين لبعضهما.

فلا بد من توعية الشباب والفتيات لهذه المهارة فلا تكون مشحونة عند الاختيار باللذة والشعور الأول أو الاندفاعية الجنسية، لأنها لا تساعد الشخص في الاختيار الحقيقي والاستمرار في علاقة طويلة.

وعن الأسباب المؤدية للطلاق تحدث الصالح قائلًا: "إننا ننظر لهذا الأمر نظرة جزئية من دون النظر إلى الصورة الإجمالية ويمكن إرجاع الأسباب لجودة الزواج أو سوئه وعدم إكماله وانتهائه بالطلاق أو الخلع أو الفسخ إلى خمسة أمور وهي:

الوعي: وأهميته في ضبط الانفعال لكن القليل منا من يطبقه.

الجانب النفسي: وقد أشار الدكتور وليد إلى سمات الشخصية وهناك الأمراض العصابية وغيرها المؤثرة فعلاً على جودة الزواج.

الجانب الجسدي: وهذا قد يتغافل عنه، ومن ذلك نقص الفيتامينات والأمراض المزمنة والعجز الجنسي وغيرها.

الظروف: كظروف العمل من دوام ومكان العمل والحالة المادية والسكن مع الوالدين والفصل من العمل والبطالة وغيرها.

العلاقات: كالعلاقات الاجتماعية مع الأهل والأصدقاء وكذلك العلاقات في السوشيال ميديا.

فهذه الجوانب الخمسة لو تم ضبطها وإلقاء الضوء عليها وتوعية الأزواج بأهميتها، سنجد توازنًا وتعاطي آمنًا للعلاقة بين الزوجين.

وعلقت د. فادية قائلة: إذا كانت الشخصية انفعالية فإن أتفه مشكلة بينهما قد تصل بهما إلى الطلاق، ومع ذلك نجد أن الزوجة هي أكثر من تحافظ على سقف الحياة الزوجية من الانهيار، ففي جلسات الصلح مثلاً أجد أن الزوجة تقدم تنازلات كثيرة في سبيل الحفاظ على أسرتها، وحتى لو كانت المشكلة في شخصيتها فإنها تحاول أن تحجبها وتسيطر عليها أكثر من الزوج.

الزوجة هي أكثر أطراف الزواج تنازلاً وهدوءاً وحفاظاً على الأسرة

العزوف عن الزواج

وعن حقيقة وجود عزوف عن الزواج لدى الشباب من الجنسين أجاب أ. ثامر الصالح: الأرقام تبين خلاف ذلك فالأعوام 1435-1436-1437-1438هـ عقود الزواج فيها تتراوح من 157 ألف عقد إلى 160 ألف عقد تقريبًا فهل يعد هذا عزوفا؟ طبعًا لا..

فالزواج والانجذاب وتكوين علاقة طويلة ومستقرة وأسرة خاصة أمر فطري في الجنسين، لكن يمكن أن نقول إن هنالك هاجس العزوف عن الزواج، وتعود أسبابه إلى:

قلة الدخل وهو عامل مؤثر، والبطالة، وعدم تحمل المسؤولية، إضافة لارتفاع سقف الطموحات والتوقعات، فأحدهم تجده يريد حورية من حوريات الجنة وهو لا يدرك سمات الأنثى، وقد لا يرى نفسه مؤهلًا للزواج، أو يسير خلف طموحه العلمي والعملي، إضافة لعدم الوعي بأهمية الزواج مبكرًا والخوف من فكرة الارتباط بزوجة وأولاد، والاستقلال عن الأهل، وفكرة الاستقلالية التي تنتشر في العالم وأن لا أحد بحاجة لأحد، كذلك المبالغة في نسب الطلاق التي تنشرها وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الأمراض النفسية والجسدية وتعاطي المخدرات، والنشأة في أسرة مضطربة، وانخفاض الاحتياج الجنسي.

فمن حيث الأمراض النفسية مثلًا، فقد قامت جامعة الملك سعود قبل فترة بمسح وطني من خلال كرسي الصحة النفسية الذي ترعاه سابك وأعلنت عنه في مؤتمر صحفي في مستشفى الجامعة، وأظهر أن 33 ٪ من السعوديين لديهم اضطراب نفسي أو مروا بتجربة الاضطراب النفسي، فهناك أسباب مسكوت عنها كالمشكلات النفسية والجسدية والجنسية يجب التركيز عليها وعلاجها.

المصالحة واستقرار الأسر

وطرحت الزميلة سارة سؤالًا حول دور المصالحة في الحفاظ على استقرار الأسرة وتوثيق أواصرها؟

أجاب د. وليد: في الواقع يمكننا الحديث عن المصالحة في جزأين، وقبل الكلام عنهما لا بد لنا من تصور أن المصالحة خطوة علاجية وليست وقائية، ومع ذلك حاولت وزارة العدل عبر مركز المصالحة في أن تجعل المصالحة ثقافة مجتمعية من خلال رفع وعي المجتمع بأهمية الصلح والحوار والتفاهم عبر عدة أدوات، منها: استعمال المصلح والمصلحة لأحدث الممارسات والأدوات في إقناع الزوجين الراغبين في الفرقة بالتفاهم للعدول عن تلك الرغبة.

وفي الواقع إن الذي يدفع كثيراً من الأزواج إلى الطلاق أمور خاضعة لسرعة القرار بسبب موقف معين، مما يورث انفعالهم ومن ثم محاولة الانفصال، ولكن عندما يردهما المصلح للتفكير والتأمل في مآل الفرقة خلال المدة التي يبقى فيها الطلب لدى المصلح يحصل -ولله الحمد- نوع من التراجع وعدم الاستعجال في اتخاذ هذا القرار المصيري، لا سيما إذا كان لديهما أولاد.

والصلح في مفهوم المركز يتجاوز الصلح في العودة إلى بيت الزوجية -والذي هو أساس الصلح والأصل فيه- إلى الصلح على استمرار الأسرة، لأن الأسرة لا تنتهي بالطلاق ولا ينبغي أن تنتهي بالطلاق، فهي كيان مكون من أولاد وصلات اجتماعية وعلاقات عائلية، فمن الإجحاف أن نعتبر انتهاء دور الأسرة بالطلاق، فالجزء الأول هو ما يتعلق بالصلح في الفرقة ذاتها ومعالجتها.

وأما الجزء الآخر للصلح فيُعنى بالقضايا اللاحقة للزواج كقضايا الحضانة والنفقة والزيارة، وهذا ما يمكن أن يعرف بالطلاق الناجح، وهو عالج مع التشريعات الجديدة ما كان يمارسه ضعاف النفوس من الضغط على المرأة اجتماعيًا وماليًا عن طريق تعليقها.

وقد حرصت وزارة العدل من خلال تشريعاتها على حفظ حق الطرفين ومن ذلك قضايا الحضانة والنفقة والزيارة فجعلت وثائق الصلح سندات تنفيذية.

والسند التنفيذي هو الذي يخول حامله الانتقال من مرحلة النزاع الموضوعي إلى مرحلة التنفيذ، ويجب على الطرفين الزوجة والزوج الالتزام بمضمون هذا السند، فإن لم يلتزما أو أحدهما بذلك فلصاحب الحق التقدم بطلب التنفيذ الجبري، وذلك في أوقات الزيارة وأماكن الحضانة وإلزام الآباء بالنفقة على أولادهم، مشيرًا إلى أن المادة 9 من نظام التنفيذ نصت على أن محاضر الصلح سندات تنفيذية إذا تم اعتمادها من الأطراف بعد اعتمادها من (إدارة اعتماد وثائق الصلح في المركز.(

مصالحة افتراضية

وتداخل أ. خالد الربيش سائلاً: بالنسبة لمركز المصالحة، هل يوجد في كل منطقة ومدينة أم أنه في الرياض فقط؟

أجاب م. يوسف: "توجد مقرات المصالحة في جميع أنحاء المملكة سواء من خلال مقرات مستقلة أو مشتركة مع المحاكم، بالإضافة إلى أن المنصة أنشأت مكاتب افتراضية للمصلحين تقدم لهم جميع الأدوات والسبل للقيام بعملية الصلح وممارستها افتراضيا من دون الحاجة إلى الزيارة الفعلية لأحد مقرات المصالحة."

هاجس العزوف عن الزواج خلفه مشكلات نفسية وجسدية وجنسية مسكوت عنها

كما تداخل أ. ثامر قائلاً

"هناك بعض الحالات يقول فيها أصحابها إنني رفعت طلباً مستعجلًا، ثم جاءت رسالة للطرف الثاني فتضايق وحقد علي، لذا ما أود قوله إنه قبل البدء بالإجراءات علينا إجراء المصالحة مع ذات الطالب بداية، فقد يبصر الحق من دون اللجوء إلى القيام بالإجراءات وإعلام الطرف الآخر برسالة فتكبر القضية في الاندفاع نتيجة الضغوط التي قد تؤدي إلى زيادة الخلاف وتعقيده، فلا بد من تخفيف الاحتقان، فلعل جزءاً كبيراً من المشكلة يحل بتوضيح الأمور والإجراءات قبل البدء بها."

وعلق م. يوسف: "منصة تراضي تراعي في صياغة الرسالة التي ترد إلى الطرفين أن تكون مناسبة ولا تثير أحد الطرفين على الآخر، والواقع يثبت أن وصول الرسالة جزء من الحل لأن أحد الطرفين يريد الصلح لا مفاقمة المشكلة."

وتساءل الزميل أ. حازم المطيري عن أهم المشكلات التي تصل لمنصة «تراضي»؟

فأجاب م. يوسف: "لا شك أن جميع الطلبات الواردة هي بذات الأهمية ونتعامل معها وفق أحدث معايير الجودة."

لا ارتفاع في حالات الطلاق وما ينشر ليس إلا مبالغات لا صحة لها

هاجس العزوف عن الزواج

وعن أسباب حدوث هاجس العزوف عن الزواج، قال د. عبدالله: "هناك أشياء علمية معروفة مثل رهاب الالتزام، وهو مشكلة نفسية مسجلة عالميًا، وكثير من الناس يعاني منها لكنه لا يكتشفها إلا بعد الفحص، ويصبح لديه خوف من الالتزام على شقين: الشق الأول، وهو الخوف من إيذاء الطرف الآخر، فيمتنع عن الارتباط والالتزام.

والشق الآخر، هو ظن الشخص أنه يعيش ضمن منطقة الراحة التي تخصه ولا يريد أن يتعرض للمشكلات التي يراها لدى المتزوجين، ومع مرور الوقت يتحول لديه إلى فوبيا."

متلازمة الاستراحات

وتابع د. عبدالله: "من جانب آخر ومن خلال خبرتي هناك حالة أسميها متلازمة الاستراحات، وهي أحد الأماكن التي تتميز بها السعودية في خلق بنية معرفية سلبية تجاه المرأة والزواج، وأحاديث سلبية عن الزواج، وكذلك حلول للمشكلات الزوجية، ويتم كل ذلك في إطار سلبي، ومع الوقت يكون العقل البشري جزءًا من هذه النظرة السلبية.

وهناك من يعاني من مشكلات معرفية إدراكية لما قبل الزواج وأسبابه، فيختزنها عقل الشاب أو الفتاة، وعند حدوث أي نقاش بين الزوجين تجد السلبية التلقائية التي قد أتته من المجتمع المحيط به أو بها.

فالمشكلة الأساسية في الحقيقة ليست الطلاق، بل الطلاق نتيجة، فنسبة عدم التوافق الزوجي عالية، فالبعض متكيفون وليسوا متوافقين وهو تكيف اجتماعي، ونحن كمعالجين نفسيين نجد حجم المشكلة كبيرًا، حيث ترى الزوجة أو الزوج بعد عشر سنوات مثلاً ينفجر ويريد الطلاق، وهو ما نسميه الطلاق العاطفي.

لذا يجب التحول من مرحلة الرصد والإحصاءات إلى مرحلة التوعية في المهارات الاجتماعية والزوجية من خلال إقامة برامج وطنية للتوعية بقيمة الأسرة ومعنى العلاقات الزوجية والاجتماعية بعد ذلك سنرى النتيجة.

»السوشل ميديا» بريئة من اتهامات هدم الأسر والعلاقات الزوجية

المهارات الزوجية والاجتماعية

وقال د. عبدالله: "إن أغلب الحالات التي أراها سواء كان الزواج تقليديًا أم غير تقليدي يكون سبب المشكلات عائد فيها إلى نقص في المهارات الزوجية والاجتماعية، أما المشكلات الأخرى والعميقة منها والتي لا تعالج بطريقة صحيحة كالمشكلات الجنسية فكثير منها لها علاقة بالتحرش والميول الجنسية والعنف الأسري، فهذه الأمور عميقة جدًا في العلاقات."

وعن السوشل ميديا والكلام عن تأثيرها أكد د. عبدالله أن غالب ما فيه غير صحيح، حيث إن أكبر تأثير لتلك المواقع هو على الأطفال، فالذي يربيهم اليوم هو السوشل ميديا والمدرسة، أما الناضج ومن لديه قدرة تمييزية وهو بالغ من الناحية القانونية لا يمكن منعه من تلك المواقع بدافع تأثيرها السلبي، بل على العكس قد يكون للسوشل ميديا دور إيجابي في رفع نسبة الوعي لدى الناس بأهمية العلاقة الزوجية حيث يمكننا استخدامها كمنصة للتوعية.

فيما عارضت ذلك د. فادية قائلة: "في الواقع ومن خلال مواجهة المشكلات الاجتماعية بشكل يومي بحكم عملي، وتحديدًا خلال السنتين الماضيتين صعدت السوشل ميديا بالمشكلات الأسرية إلى مستوى غير متوقع، فهي للأسف تحاكي الرغبات، ونحن هنا لا نتكلم عن السوشل ميديا البريئة التي تتحدث عن تجارب شخصية أو إعلانات، نتحدث عن بعض الصفحات والتي يمكن تسميتها بالقذرة، فهي من خلقت الاضطراب والمشكلات داخل الاسرة، ولا يمكن تبرئتها، والرجل يتصفح تلك المواقع غير البريئة أكثر من المرأة، ولعل تأثيرها على المتقدمين في الزواج أكبر من المتزوجين حديثاً، لذا أود التنويه إلى أن السوشل ميديا قد دخلت إلى حياتنا بطريقة سيئة أثرت كثيراً على الأسرة.

تعمل وزارة العدل عبر مركز المصالحة على رفع وعي المجتمع بأهمية الصلح والحوار والتفاهم عبر عدة أدوات

أبرز التوصيات

وفي نهاية الندوة أوصى د. وليد بضرورة اضطلاع المؤسسات الإعلامية في نشر الوعي، وثقافة الحوار، وحث الناس على اللجوء للصلح، الذي له الأثر الكبير في الحد من ظاهرة الطلاق.

وأوصت فادية بأهمية القيام بأمور استباقية للحفاظ على الأسرة السعودية، فلا ننتظر حدوث مشكلة لنقوم بعلاجها بعد ذلك، بل العمل على معالجة مسبباتها بإقامة برامج وطنية توعوية للحفاظ على مقومات المجتمع السعودي خاصة أن الأجيال الجديدة لديها ضعف في قيمة الأسرة، فالفرد منهم ينظر إلى استقلاليته وتحقيق ذاته أنه أهم من كيان الأسرة.

واختتم د. وليد قائلًا: "إن دور المؤسسات الإعلامية في نشر الوعي وثقافة الحوار، ودور المؤسسات الحكومية، التي تقوم بالحد من ظاهرة الطلاق، له أثر كبير في محاصرة هذه الظاهرة، لذا فأنا أهيب بالمؤسسات الصحفية أن تطرح هذا الموضوع وتبرز دور المؤسسات التي تضطلع بدور كبير في سبيل الحد من هذه الظاهرة."

مناقشة ارتفاع منسوب المياه السطحية وتلوث الشريط البحري والبيئي

الشورى يطلع ميدانياً على المشروعات وخطط إزالة العشوائيات وخدمات السكان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.alriyadh.com/1952603

ناقشت لجان مجلس الشورى المتخصصة برئاسة الدكتور أيمن بن صالح فاضل، مع أمين محافظة جدة إزالة الأحياء العشوائية بالمحافظة وأطلعت اللجنة على مراحل الخطة التنفيذية والزمنية وآلية العمل ونسبة الإنجاز، كما جرى مناقشة عدد من الجوانب المتعلقة بالدعم والخدمات المساندة المقدمة لسكان الأحياء المزالة منازلهم، والتحديات التي تواجه الأمانة وسبل معالجتها، كما استعرض خلال الزيارة المشاريع والخدمات التي تقدمها الأمانة للمواطنين والمقيمين، وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ومنها ارتفاع منسوب المياه السطحية وتلوث الشريط البحري بمحافظة جدة وأسبابها والحلول التي تقدمها الامانة لمعالجة هذه المشكلة، وجهودها مع الجهات الحكومية الاخرى في تخفيف التلوث البيئي خلال الفترة الماضية، والمشاريع التي قامت بها من خلال تنفيذ مشاريع شبكات تخفيض منسوب المياه السطحية في الاحياء المتضررة، ومشاريع تصريف السيول، حيث قدمت الأمانة موجزًا عن هذه المشاريع خلال الأربع سنوات الماضية.

وخلال زيارة وفد لجان مجلس الشورى المتخصصة برئاسة عضو المجلس الدكتور أيمن بن صالح فاضل أمانة محافظة جدة، في إطار الزيارة الحالية التي يقوم بها الوفد لمنطقة مكة المكرمة، التقى الوفد خلالها ب أمين محافظة جدة صالح بن علي التركي، وعدد من قيادات الأمانة ومسؤوليها من مختلف القطاعات والإدارات، وذلك في مقر الأمانة في جدة، جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات التي تدخل في صميم عمل امانة محافظة جدة، وقدم أعضاء المجلس عددًا من التساؤلات والمقترحات حيال ما اطلعوا عليه خلال الزيارة، بدوره أجاب أمين محافظة جده ومسؤولي الأمانة على ما تم طرحه من استفسارات.

لجنة شوريّة تدعو لخفض تكاليف الاتصال بأرقام الخدمة 9200 والتوسع بالجيل الخامس

وضمن جدول الزيارة التقى وفد لجان مجلس الشورى المتخصصة رئيس مجلس غرفة جدة محمد بن يوسف ناغي، بحضور عددٍ من منسوبي الغرفة وممثلي المجالس القطاعية، وقدم ناغي في بداية اللقاء شرحًا عن الخدمات التي تقدمها غرفة جدة لمشتركيها بمختلف فئاتهم، والمبادرات والخطط التي تسعى لتنفيذها في إطار اهتمامها بمجتمع الأعمال، إضافة إلى الفعاليات والأنشطة التي تقدمها في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، وما تنهض به المجالس القطاعية من أعمال تدعم التخصصات التي تنضوي تحتها، وتتلاءم مع الميزة التنافسية لمدينة جدة، كما قدم شرحًا عن موائمة الغرفة التجارية ومجالسها القطاعية مع برامج رؤية المملكة 2030، والنموذج التشغيلي للمجالس القطاعية بالغرفة، كما استعرض مسؤولو الغرفة امام وفد الشورى عرضًا شمل الوضع الراهن للغرفة ومدى رضى المنتسبين، وثقة الجهات الحكومية، والاستدامة المالية، والمهام التي يسعى مسؤولي الغرفة لتحقيقها المتمثل في أن تكون غرفة جدة النموذج الناجح لصوت قطاع الاعمال المؤثر والموثوق.

وطرح أعضاء وفد مجلس الشورى خلال اللقاء عددًا من التساؤلات التي شملت العديد من الموضوعات التي تتعلق بالغرفة ومنها التحول الرقمي لها، والعلاقة والتواصل بينها وبين القطاع الخاص، وضم الوفد خلال هذه اللقاءات أعضاء لجان المجلس المتخصصة المكون من عضو المجلس رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، ورئيس لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عبدالله آل طاوي، وعضو لجنة الثقافة والرياضة والسياحة الدكتورة آمال الشيخ، عضو اللجنة الصحية الدكتورة زينب أبوطالب، وعضو لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية اللواء سامي الحازمي، وعضو لجنة الشؤون

الخارجية الدكتور عبدالله السلامة، وعضو لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور عيسى العتيبي، وعضو لجنة الإعلام الدكتور فضل البوعينين، وعضو لجنة المياه والزراعة والبيئة الدكتور محمد عشري، وعضو لجنة التجارة والاستثمار الدكتور محمد آل زومه، وعضو اللجنة المالية والاقتصادية الدكتور محمد آل عباس، وعضو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور ناصح البقمي، وعضو لجنة التعليم والبحث العلمي الدكتور ناصر طيران، وعدد من المسؤولين.

من ناحية أخرى، عقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى اجتماعًا برئاسة هزاع بن بكر القحطاني مع نائب محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لقطاع الطيف الترددي الدكتور محمد العتيبي، وعدد من مسؤولي الهيئة لمناقشة التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 42-1443 تمهيدًا لإعداد تقرير اللجنة وتوصياتها وتقديمه للمجلس في الفترة القادمة، واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة عددًا من المحاور التي تضمنها التقرير ومن ضمنها الصعوبات والتحديات التشريعية التي تواجه الهيئة في مجال المحتوى الرقمي، واستعرضت اللجنة مؤشرات الأداء الخاصة بالهيئة، كما أكدت خلال الاجتماع أهمية التوسع في خدمة التجوال المحلي في القرى والهجر، وضمن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة مع مسؤولي الهيئة الأدوار التي تقوم بها في الإشراف على آليات وإجراءات الحد من عمليات الاحتيال والانتحال عبر وسائل الاتصالات، ودورها في تنظيم تطبيقات التوصيل من المطاعم والمتاجر، وحماية المستهلك من رفع التكلفة، كما جرى خلال الاجتماع استعراض المبادرات في مجال الحوسبة السحابية في المملكة، وأكدت اللجنة خلال الاجتماع أهمية التوسع في نشر شبكة الجيل الخامس للاتصالات، وخفض تكاليف الاتصال على الطرف المتصل لأرقام الخدمة (9200).

مجلس الوزراء : الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.al-madina.com/article/788520

-اطلع على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه سمو ولي العهد، من رئيس الجمهورية الفرنسية
-جدد التأكيد على إيلاء المملكة أهمية قصوى لتوفير الظروف الداعمة للتنمية والمحققة لتطلعات الشعوب في الحصول على مستقبل مشرق، سواءً في الشرق الأوسط أو في العالم أجمع.
-تطرق إلى اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي المشترك بين وزارتي الدفاع في المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، ونتائج الدورة الثالثة للجنة المشاورات السياسية السعودية - الجزائرية.
-تناول تقارير عن مؤشرات الاقتصاد الوطني ونتائج أداء الميزانية العامة للدولة وأداء الأجهزة العامة، خلال الربع الأول من 2022

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الثلاثاء، في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على مجمل المشاورات والمحادثات التي جرت بين المملكة وعدد من الدول خلال الأيام الماضية، ومنها الاتصال الهاتفي الذي تلقاه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، وما جرى خلاله من التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، واستعراض تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، والجهود المبذولة بشأنها.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلّف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تطرق إلى اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي المشترك بين وزارتي الدفاع في المملكة والولايات المتحدة

الأمريكية، ونتائج الدورة الثالثة للجنة المشاورات السياسية السعودية - الجزائرية، وما اشتملتا عليه من توافق حيال تعزيز أواصر التعاون والتنسيق في كل ما من شأنه إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.
وجدّد مجلس الوزراء، ما أكدته المملكة في المؤتمر الوزاري للأمن الغذائي العالمي من إيلاء سياستها الخارجية أهمية قصوى لتوفير الظروف الداعمة للتنمية والمحققة لتطلعات الشعوب في الحصول على مستقبل مشرق، سواءً في الشرق الأوسط أو في العالم أجمع، ومن ذلك مبادراتها النوعية في مواجهة التحديات البيئية، وجهودها الإنسانية في دعم الدول النامية والأكثر حاجة لتعزيز أمنها الغذائي والحد من الجوع والفقر.
وبين معاليه أن المجلس تناول في الشأن المحلي، عدداً من التقارير عن مؤشرات الاقتصاد الوطني ونتائج الميزانية العامة للدولة وأداء الأجهزة العامة، خلال الربع الأول من السنة المالية 2022، مجدداً العزم على الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.
واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
الموافقة على مذكرة التفاهم بشأن تشكيل مجلس الشراكة الاستراتيجي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.
ثانياً:
تفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكولومبي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية كولومبيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
تفويض صاحب السمو وزير الخارجية ــ أو من ينيبه ــ بالتباحث مع الجانب السيراليوني في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون، ومشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سيراليون، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.
رابعاً:
تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - أو من ينيبه - بالتباحث مع جانب ساحل العاج في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية والأمن في جمهورية ساحل العاج، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
خامساً:
تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الغاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية غانا للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
سادساً:
الموافقة على مذكرة تفاهم بين هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، والجمارك السنغافورية في جمهورية سنغافورة حول التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية.
سابعاً:
الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية، والبنك الإسلامي للتنمية للتعاون في مجال الأوقاف.
ثامناً:
تعيين الدكتور/ بدر بن ابراهيم بن سعيدان، وعجلان بن عبدالعزيز العجلان، وعبدالعزيز ابن محمد السبيعي، أعضاء من القطاع الخاص ذي العلاقة بنشاط الهيئة في مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار.
تاسعاً:
الموافقة على استراتيجية التقنية المالية.
عاشراً:
إضافة فقرة تحمل الرقم (4) إلى قرار مجلس الوزراء رقم (51) وتاريخ 18 / 1 / 1441هـ، بالنص الآتي:

- 4"قيام الديوان العام للمحاسبة - بالتنسيق مع وزارة المالية - بإعداد دليل ترميز وتصنيف موحد لأصناف المخزون في الجهات الحكومية، وتحديثه، وتعميمه على الجهات المشمولة برقابته، ومتابعة الالتزام به بما يضمن التوافق والتكامل مع ترميزوتصنيف المنتجات والخدمات القياسي للأمم المتحدة."

حادي عشر:

الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

ـ ترقية مشعل بن عايض بن معتق العتيبي إلى وظيفة (وكيل إمارة) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بإمارة منطقة مكة المكرمة.

ـ ترقية زيد بن سعد بن زيد القحيز إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.

ـ ترقية عبدالرحمن بن سالم بن محمد شكر إلى وظيفة (مستشار قانوني أول) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة التجارة.

ـ ترقية ماجد بن أحمد بن حسن العمر إلى وظيفة (مستشار أعمال) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الطاقة.

ـ ترقية منصور بن إبراهيم بن عبدالكريم النافع إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة مجلس الوزراء.

كما اطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة البيئة والمياه والزراعة، والمركز السعودي للاعتماد والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للإحصاء، والمركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، والنيابة العامة المتعلق بالجوانب الإدارية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

«النيابة»: السجن والغرامة عقوبة إفشاء بيانات «الإحصاء»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م

https://www.okaz.com.sa/news/local/2105864

أكدت النيابة العامة أن جميع البيانات التي تتعلق بالإحصاء تتمتع بالسرية التامة، ويُحظر إفشاء أي منها، أو اطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغهم بشيء منها، أو استخدامها لغير الأغراض المقررة نظاماً.

وأوضحت النيابة أن أي موظف من موظفي الإحصاءات العامة أو مندوبي الإحصاء يقوم بإفشاء أي بيان من البيانات التي تتناولها كشوف الإحصاء، أو أي سر من أسرار الصناعة والتجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله فإنه سيعاقب بالسجن مدة تصل إلى ثلاثة أشهر وغرامة مالية تصل إلى ١٠٠٠ ريال.

أطراف القضية 3 أطباء.. وقانوني يطالب بإعادة تقييم الأضرار بأمر القضاء: 1000000 ريال تعويض لطفل أصيب بالشلل عند الولادة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2105890

صادقت محكمة الاستئناف على حكم صادر من الهيئة الصحية الشرعية بإلزام فريق طبي مكون من 3 أطباء؛ بينهم استشاري ومختص في التخدير في منشأة طبية، بتعويض أب وأم من جنسية عربية مبلغ مليون ريال؛ عقب إدانة الفريق الطبي بتسببهم في خطأ أثناء الولادة نتج عنه إصابة المولود بشلل دماغي أدى لتعطل جميع الأطراف.

وطبقاً للائحة الدعوى التي اطلعت عليها «عكاظ»، فإن الوالدين طالبا التعويض بمبلغ مائة مليون ريال عن مصاريف وعلاج طفلهم المصاب بالشلل من جراء الخطأ الطبي لأربعين سنة قادمة على أقل تقدير لتغطية ما صرف وما يحتاج إليه ابنهما في سبيل علاجه ورعايته وإعادة تأهيله، كونه مصاباً بالشلل، ما يؤدي إلى توقف أنشطته الحركية التي تُصاحب بأعراض جانبية وتشوهات وضمور للعضلات وآثار سلبية أخرى على هيكل الجسم.

والد الطفل، أوضح في دعواه بأنه أصبح غير قادر مع والدته على الاستمرار في رعاية وتأهيل طفله، وأن زوجته؛ التي هي أم الطفل، ومنذ الحادثة لم تذق الراحة، موضحاً أنه وزوجته وعلى مدى ثلاث سنوات بلا إجازات أو راحة للتوفيق بين العمل والأسرة ومتابعة علاج ابنهما الذي كلفهما في السنوات الثلاث الماضية أكثر من مليون ريال مع وجود التأمين الذي لا يغطي كل الاحتياجات الصحية الضرورية.

مضيفا أن متابعة الحالة الصحية لابنه تتطلب علاجا دائما ومكثفا ومستمرا مدى الحياة، ومراجعة مختلف العيادات الطبية من أعصاب وعظام وأسنان وعلاج طبيعي ووظيفي ونطق وسمع، وهي ذات تكاليف عالية لا يغطيها التأمين وخاصة الأجهزة والمعدات اللازمة والضرورية، بخلاف ضياع فرص التعليم والعمل والحياة الاجتماعية الطبيعية لابنه.

القضية التي رفعها والد الطفل شهدت عدة جلسات استمعت خلالها الدائرة المختصة إلى أطراف الدعوى، وخلصت إلى إدانة المنشأة الطبية وإلزامها بتعويض الطفل بمليون ريال على الأضرار التي لحقت به، وصادقت محكمة الاستئناف على الحكم وبات نهائيا.

قاروب: المؤسسات الطبية تتحمل أخطاء منسوبيها

رئيس منتدى الطب والقانون المحامي ماجد قاروب، أوضح بأن طرح ونقاش آلية التعويض ومسؤولية المؤسسة الطبية مع شركات التأمين كانت محل الدراسة والنقاش طوال الفترات الماضية، لأنه يجب أن تتحمل المؤسسة الطبية خطأ منسوبيها

من الأطباء والممارسين الصحيين، خصوصاً في حالات تسبب العجز لأحد أعضاء الجسم، وأن يكون التعويض جابرا للضرر الطبي والاجتماعي والإنساني للمريض وأهله ومهنته، وأن يكون وجود شركات التأمين لتطوير صناعة الطب وتجويد الخدمات للحد من الأخطاء والاستهتار في معايير العمل والجودة والكفاءة في التشغيل والتوظيف والتدريب، خاصة أن القطاع الطبي من مؤسسات وشركات تأمين تحقق أرباحا سنوية، وهذا ليس ما وجدت لأجله على حساب المريض وجودة الخدمات أو معالجة الأخطاء والتعويض عنها، بما يساعد على العلاج والتأهيل وتأمين الحياة الطبيعية قدر الإمكان بواقعية تحتم تحميل المؤسسة الطبية كامل مصاريف معالجة الخطأ والتعويض النفسي والاجتماعي. وختم قوله بالمراجعة لأسلوب وطريقة تقييم الأضرار والأرش في مثل هذه النوعية من القضايا الطبية، لا سيما مع انتقال الدعاوى الطبية من اللجان بوزارة الصحة إلى محاكم وزارة العدل.

الراشد: التعويضات ترجع إلى قناعة ورؤية الدائرة القضائية

المحامي أحمد الراشد، أوضح أن الأرش يعرّف بأنه المال المؤدى إلى مجني عليه أو وليه أو وارثه بسبب جناية على ما دون النفس من الأعضاء مما ليس فيه دية كاملة. وأوضح أن آلية قضايا التعويضات ترجع إلى قناعة ورؤية الدائرة القضائية في المحكمة بوجود حق المتضرر في التعويض، بناء على توفر الأدلة والإثباتات التي تحسم النزاع أمام المحكمة وتوضح للقاضي مدى استحقاق المتضرر للتعويض الذي يطالب به أمام المحكمة وقيمة التعويض، ويتطلب ذلك إثباتاً خشية الدعاوى الكيدية أو دعاوى الابتزاز، ويقع عبء الإثبات والدليل على المدعي المتضرر لإثبات حقه في التعويض وهو حق مكفول أمام القضاء.

مواجهة الاستغلال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.alriyadh.com/1952638

جمال القحطاني

لا يمكن إنكار أهمية دور الأجهزة الرقابية في ضبط ارتفاع أسعار السلع والمنتجات والخدمات المختلفة بشكل غير مبرر، وبصورة تؤدي للإضرار بالمستهلكين، إلا أن دور المجتمع يبقى أكثر أهمية، وأنجع في مواجهة جشع بعض الشركات والسلوكيات الانتهازية لبعض التجار ومقدمي الخدمات، بل إن المجتمع قادر على سد أي قصور في أداء الجهات والأجهزة الرقابية المنوط بها حماية المستهلك، وهذا يتطلب وعياً مجتمعياً بقدرة المستهلكين على إيقاف أي حالة استغلال أو تلاعب غير مبررة، وقد دعمت الحكومة هذا الدور بتوفير أرقام ووسائل تواصل للإبلاغ عن أي تلاعب أو احتكار أو رفع غير مبرر للأسعار، غير أن أقوى أوراق المجتمع في مواجهة الجشع هو البحث عن بدائل مناسبة للسلعة أو الخدمة المبالغ في سعرها، أو حتى مقاطعتها، للضغط على الانتهازيين، وتجار الأزمات، الذين يستغلون أي أزمة دولية أو ظروف اقتصادية عالمية، ويقومون برفع الأسعار بصورة دراماتيكية، لا تتناسب مع معدلات التضخم، أو نقص الإمدادات، وربما تكون الزيادة سابقة للتأثيرات المتوقعة، أي أن يقوم التاجر برفع السعر بناءً على توقعات مستقبلية، وعندما يبدأ التأثير الفعلي للمتغيرات للاقتصادية يعاود رفع السعر مجدداً في سلوك انتهازي غير مقبول.

أما بالنسبة للأجهزة الرقابية، وجهات حماية المستهلك، فإنها مطالبة بمضاعفة الجهود، لمواجهة الرفع غير المبرر والمبالغ فيه للأسعار، ومعاقبة أي متورطين في ممارسة انتهازية أو احتكارية، والتشهير بهم إذا لزم الأمر، فلا شك أن ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي سيكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة على المجتمع، وواجب الساعة الآن على الجهات المعنية هو حماية الناس من جشع بعض التجار، ودراسة الحلول الممكنة لضبط الممارسات التجارية والخدمية، بما

يكفل مصالح الجميع، دون إفراط أو تفريط، وبتضافر جهود الدولة والمجتمع يمكن إيقاف مسلسل الانتهازية والاستغلال المتكرر لأي أزمة عالمية، حتى لو كانت لا تمسنا بشكل مباشر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المنظومة المتكاملة لحلول زيادة التوطين وخفض البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/05/25/article_2322836.html

عبد الحميد العمري

أظهرت قراءة وتحليل العلاقة بين ارتفاعات أسعار الأراضي والعقار من جهة، ومن جهة أخرى تطورات التوظيف والتوطين وجهود خفض معدل البطالة، أن جانبا كبيرا من تلك العلاقة له من الوزن ما يستحق الالتفات إليه بمزيد من الاهتمام والتركيز، حيث تأكد أن كل زيادة في تضخم أسعار مختلف الأصول العقارية وتكلفة إيجاراتها بأسرع من وتيرة نمو الدخل والاقتصاد، سينعكس سلبا على النمو الحقيقي للقطاع الخاص، وبحال حد ذلك التضخم العقاري من نمو وتوسع وتنوع القطاع الخاص، فإن ذلك سيمتد إلى خفض قدرة القطاع على إيجاد مزيد من الوظائف وزيادة معدلات التوطين، الذي سيؤدي بدوره إلى إما استقرار معدل البطالة عند مستوياته الراهنة، أو حتى عودته إلى الارتفاع بعد النجاح السابق في خفضه من 15.4 في المائة إلى 11.0 في المائة بنهاية العام الماضي.

ويتمثل الاهتمام والتركيز المأمول في هذا السياق في العمل المتكامل بين مختلف الأجهزة الحكومية تحت مظلة رفع كفاءة السياسات الاقتصادية والبرامج المستهدفة تسريع معدلات نمو الاقتصاد الوطني، والقطاع الخاص تحديدا، وتحقيق مزيد من تنويع قاعدته الإنتاجية، وما سيؤدي كل منهما إلى رفع قدرة القطاع الخاص على النمو وإيجاد الوظائف، وهي الجهود التي تتجاوز قدرة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية منفردة، التي نجحت في تحقق نتائج إيجابية في بيئة سوق العمل المحلية، كان من أهمها خفض معدل البطالة إلى 11.0 في المائة بنهاية العام الماضي، رغم تداعيات الجائحة العالمية لكوفيد - 19، واعتمدت في ذلك على إقرار وتنفيذ برامج ومبادرات عديدة خلال العام الأخير، كان من أبرزها وأهمها إطلاقها 32 قرارا وزاريا لتوطين الأنشطة والمهن والمناطق، كان لها الأثر والدور الفعال في الإسهام في ارتفاع مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتحقق الجزء الأكبر مما تم إنجازه خلال العام الماضي. ووفقا لما أعلنته الوزارة أخيرا عن عزمها وعملها الجاري على إطلاق 30 قرارا للتوطين في مختلف الأنشطة والمهن والمناطق، التي تتواءم نوعيتها مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلية، وسيتم تنفيذها بالتنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية الإشرافية للأنشطة والمهن المستهدفة.

وبالتركيز على أن نجاح القطاع الخاص في الوفاء بمسؤولياته تجاه خفض معدل البطالة وزيادة قدرته على التوطين على عديد من العوامل، يأتي في مقدمتها مدى قدرته على تحقيق النمو الحقيقي المطرد، فكلما تمكن من النمو وتحقيق التوسع في نشاطاته وازدهارها، جاءت نتائجه إيجابية على مستوى زيادة معدلات التوطين وخفض معدل البطالة "موضوع تركيز المقال هنا"، إضافة إلى بقية النتائج الإيجابية الأخرى. وكما هو معلوم، فإن تحقيق هذا الأمر يقع خارجا عن حدود وقدرة وزارة الموارد البشرية منفردة، وأنه يرتبط بمنظومة متكاملة من الجهود اللازم بذلها من قبل عدد أكبر من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وبمشاركة القطاع الخاص، فيما يتركز دور ومسؤوليات وزارة الموارد البشرية على جهودها الرامية إلى بث الحيوية والمرونة في برامج التوطين، وسرعة تكييفها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تم إنجازه خلال الفترة القصيرة الماضية، وكان له الإسهام الجيد في الدفع سريعا بمعدلات التوطين نحو النمو المتسارع الذي شهدته سوق العمل المحلية، وعلى أنها ما زالت في منتصف الطريق إلى صورتها النهائية قبل نهاية العام الجاري، إلا أن ما تم إجراؤه من تحسينات على برامج التوطين حتى تاريخه، لعب أدوارا مهمة في تحقيق ما تم إنجازه على طريق رفع معدلات مشاركة العمالة المواطنة في سوق العمل المحلية، وزيادة معدلات التوطين، وأيضا زيادة مشاركة المرأة السعودية في الوظائف.

يتطلب العقد الزمني الراهن في إطار مواجهة تحدي البطالة، وزيادة قدرة القطاع الخاص على إيجاد وتوفير الوظائف المجدية أمام مئات الآلاف من الباحثين عن عمل، يؤكد واقع الحال أنه يتطلب بذل جهود متكاملة من بقية الأجهزة الحكومية، وأن تستهدف دعم برامج التوطين التي تتولى إقرارها وتنفيذها وزارة الموارد البشرية، ومن أهم تلك الجهود ما يرتبط بضرورة العمل على كبح الوتيرة المتسارعة للتضخم في أسعار الأراضي والعقارات، وما سيؤدي إليه ذلك من حماية للقطاع الخاص بداية، إضافة إلى ما سيسهم به في مضاعفة قدرة القطاع الخاص على النمو والتوسع وإيجاد الوظائف المجدية وزيادته معدلات التوطين التي سيثمر تحققها مجتمعة في إنجاح جهود الدولة - أيدها الله - بخفض معدل البطالة لما دون 7.0 في المائة بنهاية العقد الراهن.

تقتضي الرحلة الطموحة جدا للاقتصاد الوطني وهو في اتجاه 2030، أن ينجح الاقتصاد في إحلال وإيجاد فرص عمل مجدية أمام نحو 4.0 ملايين باحث عن عمل من السعوديين ذكورا وإناثا، ويقع عبء تحقيق نحو 90 في المائة من تلك المستهدفات على عاتق القطاع الخاص، الذي يقتضي النجاح في طريقه ألا يقل المتوسط السنوي لمعدل النمو الحقيقي للقطاع عن 7.0 في المائة، وهو المعدل الذي يتجاوز ضعف معدل النمو الراهن للقطاع، ومن هنا تتأكد أهمية تركيز السياسات الاقتصادية الكلية، وتكامل جهود بقية الأجهزة الحكومية مع مبادرات وبرامج وزارة الموارد البشرية، وحسبما تأكد لنا جميعا ما يمثله التضخم المتسارع في أسعار الأراضي والعقارات، كعائق وتحد في طريق النمو المستهدف للقطاع الخاص، وأيضا أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي وقدوم شركاته العالمية، فلا بد من العمل المتكامل بهدف تذليل هذا العائق التنموي وإزالته نهائيا، والتركيز على تمهيد الطريق أمام تدفقات استثمارية تناهز تسعة تريليونات ريال خلال العقد الزمني الجاري "خمسة تريليونات ريال من القطاع الخاص، وأربعة تريليونات ريال من الاستثمار الأجنبي"، وهي المكاسب الأهم لاقتصادنا الوطني بكل تأكيد من أي اعتبارات أخرى، ولا يمكن أن تحظى أمامها مبررات المدافعين عن التضخم العقاري الراهن بأي قبول مهما كانت، مقارنة بالقيمة والثقل الكبيرين جدا لتلك المكاسب المهمة جدا.

كاريكاتير

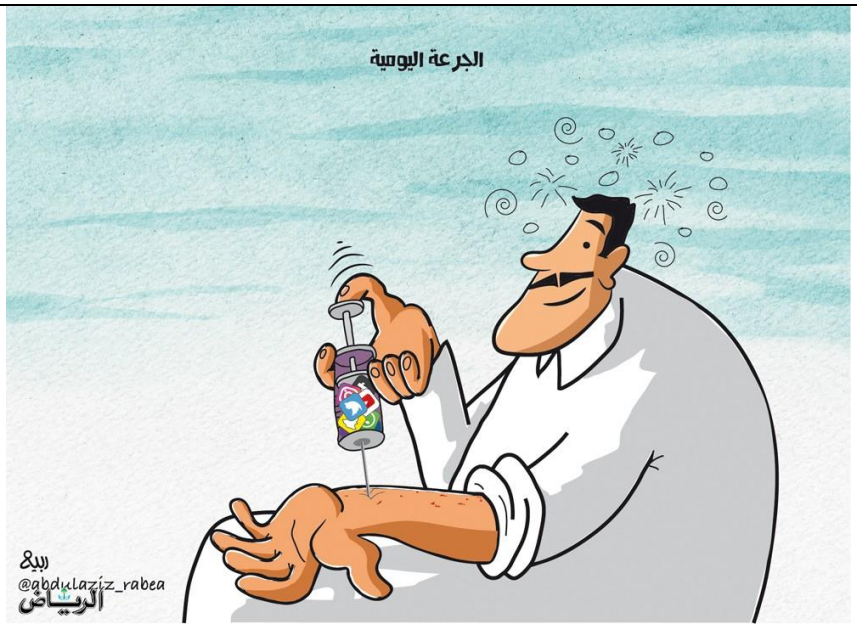

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م

https://www.alriyadh.com/1952683

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1443هـ - 25 مايو 2022م

https://www.aleqt.com/2022/05/25/article_2322816.html